



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

السلطوية فيها وراء الحدود: حزب البعث العراقي كفاعل عابر للحدود

صموئيل هيلفونت

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

يوجد هناك العديد من الكتابات عن السلطوية في العراق البعثي كظاهرة محلية. ومع ذلك، يكشف أرشيف البعث العراقي أنّ الهجرة من العراق خلال رئاسة صدام حسين (1979-2003) دفعت النظام إلى توسيع تسلطه ليشمل الشتات العراقي المتنامي. يصف هذا المقال تطور النظام السلطوي العابر للحدود ويبحث في آثاره على التاريخ العراقي وكذلك على السياسة الدولية.

وبحكم التعريف، فإنّ الأنظمة السلطوية تركز بشكل كبير للسيطرة على الخطاب السياسي وأفعال شعوبها. فقد تم بذل الكثير من الحبر على استراتيجياتها ومثابرتها ومرونتها ومتانتها. فالدراسات حول الشرق الأوسط، حيث السلطوية متفشية فيها بشكل كبير والتي كانت في طليعة هذه المؤلفات¹.

ومع ذلك، ومع بعض الاستثناءات، تقتصر المؤلفات المتعلقة بالسلطوية على الممارسات المحلية للدول وأنظمتها الحاكمة². ويرجع ذلك إلى أن السلطوية عموماً مرتبطة بالدولة، والتي هي -حسب التعريف الأكثر شيوعاً- كيانٌ يسعى جاهداً لاحتكار استخدام القوة ضمن مجموعة من

1. صموئيل هيلفونت هو مؤلف كتاب «الإكراه في الدين: صدام حسين، الإسلام، وجذور التمرد في العراق» (مطبعة جامعة أكسفورد، 2018). وهو محاضر في برنامج العلاقات الدولية بجامعة بنسلفانيا، وزميل أقدم في معهد أبحاث السياسة الخارجية. ويود أن يشكر مايكل برييل وبراندون فريدمان وتالي هيلفونت وأليسا والتر. تم إجراء بحث لهذا المقال على زمالة تمولها مكتبة ومحفوظات هوفر. تم نشر النتائج الأولية تحت عنوان «السلطوية خارج الحدود: رسم خرائط لحزب البعث العراقي خارج العراق» مؤسسة هوفر (25 يوليو/ تموز 2016)

www.hoover.org/news/authoritarianism-beyond-borders-mapping-iraqi-bath-party-outside-iraq.

هذا المقال واسع. للاطلاع على بعض الأمثلة، انظر إف. جريجوري جاوس الثالث، «لماذا غابت دراسات الشرق الأوسط عن الربيع العربي: أسطورة الاستقرار السلطوي» الشؤون الخارجية مجلد 90 (يوليو/أغسطس 2011)، ص: 81-90؛ نور الدين جبنون، مهرداد كيا، وميمي كيرك (المحررون)، التسلط الحديث في الشرق الأوسط: الجذور والتداعيات والأزمات (نيويورك: روتليدج، 2013)؛ أوليفر شلمبرجر (محرر)، مناقشة التسلط العربي: الديناميكيات والمتانة في الأنظمة غير الديمقراطية (ستانفورد، كاليفورنيا: مطبعة جامعة ستانفورد، 2007)؛ ستيفن كينغ، التسلط الجديد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بلومغتون: مطبعة جامعة إنديانا، 2009)؛ ستيفن أ. كوك، حكم ولكن لا يحكم: التطور العسكري والسياسي في مصر والجزائر وتركيا (بالتيمور، دكتوراه في الطب: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2007)؛ هينر فورتيج (محرر)، النظام السلطوي العربي بين الإصلاح والمثابرة، (نيوكاسل، المملكة المتحدة: دار كامبريدج للنشر، 2007)؛ مارشا بريشتاين بوسوني وميشيل بينر أنغريست (محرران)، السلطوية في الشرق الأوسط: الأنظمة والمقاومة (بولدر، كولورادو: لين ريزر، 2005).

2. للاطلاع على بعض الاستثناءات، انظر عمل يوسي شين المؤثر حول المنفيين، وخاصة حدود الولاء: المنفيون السياسيون في عصر الدولة القومية (آن آربر: مطبعة جامعة ميشيغان، 2005)؛ مع أهارون بارث، «نظرية الشتات والعلاقات الدولية»، المنظمة الدولية، المجلد 57، العدد 3 (تموز/يوليه 2003)، الصفحات 79-449. انظر أيضاً ديفيد لويس، «المساحات غير الليبرالية: الممارسات الأمنية خارج الحدود الإقليمية في أوزبكستان والسياسة المكانية للسلطوية المعاصرة»، أوراق القوميات، المجلد 43، العدد 1 (2015)، الصفحات 59-140؛ فرانيسكو راغازي، «الشتات الحاكم»، علم الاجتماع السياسي الدولي، المجلد 3، العدد 4 (2009)، الصفحات 378-97.

الحدود المعرّفة³. وخِلافاً لذلك، يستكشف هذا المقال كيف قادت الهجرة خارج العراق حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة صدام حسين (1979-2003) إلى تطوير نظام عالمي كان يهدف للسيطرة على الشتات العراقي. كما يتناول المقال كيف أنّ سلطوية صدام كانت عابرة للحدود بدلاً من التركيز على الدولة أو الالتزام بحدودها.

وغالباً ما تهتم البلدان بمغتربيها، ولكن في بعض الأحيان، حتى الديمقراطيات الليبرالية تجبر مواطنيها في الخارج -على سبيل المثال- لدفع الضرائب بنفس الطريقة التي يتم فرضها على المواطنين داخل البلد. ومع ذلك، فإنّ السلطوية العابرة للحدود التي يتناولها هذا المقال تتجاوز هذه التدابير المحدودة. فقد حاول النظام العراقي إكراه واستقطاب العراقيين الذين يقيمون في دول أخرى من أجل تقييد خطابهم وأفعالهم السياسية بشدة. وبهذا المعنى، لم يلتزم البعثيون العراقيون بالأعراف الدولية مثل السيادة. فقد كانت نظرتهم إلى جميع العراقيين على أنهم خاضعون لسلطتهم بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه، واستخدم حزب البعث العراقي العنف لفرض هذه السلطة خارج حدوده على نطاق واسع وبطريقة تعدّ نادرة بالنسبة للديمقراطيات الليبرالية⁴.

وبطبيعة الحال، لم يكن صدام أول حاكم يطبق تكتيكات سلطوية على الشتات. ففي عام 1927، أنشأ الديكتاتور الإيطالي بينيتو موسوليني المكتب العام للإيطاليين في الخارج، والذي حاول من خلاله تنظيم المغتربين الإيطاليين والسيطرة عليهم. وكانت لدى النازيين برامج مماثلة، فكثيراً ما استخدمت الأنظمة السلطوية قدراً كبيراً من العنف لاختطاف أو اغتيال أو حتى إضعاف المعارضين لها خارج حدودها⁵. وإحدى أكبر الحالات وأكثرها منهجية التي حظيت باهتمام علمي والتي سمّيت بـ«عملية ترست» (Operation Trust)، حيث أنشأت الشرطة السوفيتية حركة وهمية مناهضة للشيوعية في مجتمعات المهاجرين الروس في أوائل عام 1920 لمراقبة واستهداف الأعضاء

3. ماكس فيبر، «السياسة كمهنة» (1918)، في «من ماكس فيبر: مقالات في علم الاجتماع»، محرران: إتش غيرث وسي رايت ميلز (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1946)، ص: 78 مجلة الشرق الأوسط، المجلد 72، العدد 2،

ربيع [HTTPS://DOI.ORG/10.3751/72.2.13.2018](https://doi.org/10.3751/72.2.13.2018)

4. في حالات نادرة، تستخدم الديمقراطيات الليبرالية العنف ضد مواطنيها الذين يقيمون خارج حدودها. ويمكن للمرء أن يدعي أنّ مثل هذه الحالات تنتهك أيضاً قواعد السيادة. على سبيل المثال، في عام 2011، قتل الجيش الأمريكي الداعية الأمريكية اليميني أنور العولقي في غارة بطائرة من دون طيار. بيد أنّ الإدارة اعتبرت في ذلك الوقت هذه الحالة والحالات المماثلة حالات استثنائية؛ انظر إريك هولدر الابن، النائب العام، رسالة إلى باتريك ج. ليهي، رئيس اللجنة القضائية، مجلس الشيوخ الأمريكي، 22 أيار/مايو 2013.

www.justice.gov/slideshow/AG-letter-5-22-13.pdf

وعلى النقيض من ذلك، لم يعتبر النظام العراقي محاولات قتل عراقيين خارج العراق حالات استثنائية، ولم يلتزم بالقيود التي سنتبقتها الولايات المتحدة في قضية العولقي. وكما يظهر هذا المقال، فإنّ قدرة النظام على التهديد بالعنف ضد العراقيين خارج العراق كانت جزءاً لا يتجزأ من نظامه السلطوي عابر للحدود.

5. شاين، حدود الولاء، ص: 62-157.

المنفيين من «الحركة البيضاء» التي عارضت «الجيش الأحمر» في الحرب الأهلية الروسية⁶. حيث وصف «يوسي شين» العملية بأنها «غير مسبوقة في كفاءتها ووحشيتها»⁷. وفي الآونة الأخيرة، طورت كل من الصين وتايوان أنظمة لمعاقبة المنشقين وتنظيم الشتات الصيني لتحقيق أهدافهما السياسية الخاصة⁸.

ويقدم العراق في عهد صدام نظرة فريدة حول هذه القضية. وربما أكثرها أهمية، فالحالة العراقية تسلط الضوء على أهمية الهجرة من أية دولة من دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد الاستعمار، والتي أصبحت قضية حرجة بشكل متزايد في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين⁹. حيث تكون العلاقات بين أنظمة دول العالم الثالث ومغتربي بلدانها ذات أهمية متزايدة في السنوات التالية. وحتى الآن، لم تكشف أي دراسة لأنظمة دول العالم الثالث عن عمليات للسيطرة على مواطنيها في الخارج على نطاق أو مستوى من التنظيم والتطور يوازي ما حاول البعثيون العراقيون القيام به. وربما تكون هناك أنظمة لدول أخرى قد طورت نُظماً مماثلة عابرة للحدود، ولكنها إما لم تُدرس بصورة منهجية أو أنّ وثائق النظام الداخلي الضرورية لإجراء هذه الدراسة لم تكن متاحة. وتحتوي سجلات البعث العراقية، التي تم العثور عليها بعد سقوط نظام صدام حسين البعثي في عام 2003، على ألوف الصفحات التي توثق نظاماً سلطوياً عالمياً غير مسبوق حتى الآن¹⁰.

وإضافة إلى التحقيق في مسألة الاستبداد الأوسع العابر للحدود، يسعى هذا المقال أيضاً إلى تدخل تاريخي من خلال كسر الحدود التي تفصل السلطوية المحلية في العراق عن شؤونه الخارجية. وقد حاولت الأعمال الرئيسية المتعلقة بسلطوية صدام، من رسم الخطوط العريضة للسياسات البعثية للسيطرة على العراقيين¹¹. وهناك تاريخ أوسع للعراق يتبع نهجاً مماثلاً¹². بينما

6. جوناثان هازلان، الجيران القريبون والبعيدون: تاريخ جديد للاستخبارات السوفيتية (نيويورك: فارار، شتراوس وجيرو، 2015)، ص: 41-13.

7. شاين، حدود الولاء، ص: 155.

8. شاين، حدود الولاء، ص: 52-51.

9. المفوضية الأوروبية، يوروستات، «اللجوء في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي: رقم قياسي لأكثر من 1.2 مليون طالب لجوء تم تسجيلهم لأول مرة في عام 2015»، بيان صحفي 44/2016 (4 مارس/آذار 2016)،

<http://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/7203832/3-04032016-AP-EN.pdf>

10. يستند هذا المقال إلى بحث مستفيض من «مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي» (BRCC)، الموجود في معهد هوفر بجامعة ستانفورد.

11. كنعان مكية، جمهورية الخوف: سياسة العراق الحديث (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1998)؛ جوزيف ساسون، حزب صدام حسين البعثي: داخل نظام سلطوي (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)؛ آرون م. فاوست، بعثية العراق: شمولية صدام حسين (أوستن: مطبعة جامعة تكساس، 2015)؛ دينا رزق خوري، العراق في زمن الحرب: التجنيد والاستشهاد والذكرى (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2013).

12. فيبي مار، تاريخ العراق الحديث، الطبعة الثالثة (بولدر، كولورادو: مطبعة ويستفيو، 2012)؛ تشارلز تريب، تاريخ العراق، الطبعة الثانية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002)؛ عضيد داويشة، العراق: تاريخ سياسي (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2009)؛ ماريون فاروق سلوغليت وبيتر سلوغليت، العراق منذ عام 1958: من الثورة إلى الديكتاتورية (نيويورك: أي. بي. تورييس، 2001).

تناقش بعض هذه الأعمال السياسة الخارجية العراقية، أو حتى في بعض الأحيان حالة الشتات العراقي¹³، فإنها تتعامل مع سلطوية البعثيين كموضوع منفصل وتقتصر مناقشتها عموماً على الأراضي العراقية. ومع ذلك، توضح محفوظات النظام السابق بوضوح أنه حاول تعقب واستقطاب وإكراه العراقيين خارج العراق كما فعل ذلك في الداخل. إن فهم الاستبداد العراقي كظاهرة عابرة للحدود لا يسلط الضوء فقط على النظام الذي أسس للحرب السياسية التي خاضها النظام في الخارج¹⁴، بل يسلط الضوء أيضاً على استراتيجيته للتعامل مع المنشقين المنفيين الذين لعبوا أدواراً دولية بارزة في السنوات التي سبقت غزو العراق عام 2003 وما بعده، من أمثال أحمد الجبلي، وإياد علاوي، وكنعان مكية وغيرهم. وبالتالي، فإن دراسة دور حزب البعث العراقي خارج البلاد يضيف إلى فهمنا المزيد عن تاريخ العراق والسياسات الدولية المحيطة بحروبه.

سيستبّع هذا المقال أولاً نمو حزب البعث العراقي خارج العراق، موضحاً كيف دفعت الهجرة النظام إلى تحويل الحزب إلى جهة فاعلة عابرة للحدود، بدلاً من كونه كياناً محلياً محضاً. ثم يقارن المقال الطريقة التي تصرف بها البعثيون العراقيون داخل البلاد وخارجها. وأخيراً، سيناقد كيف استخدم العراق البعثي هذا النظام العابر للحدود للقيام بإكراه واستقطاب العراقيين خارج العراق، بحجة أن أساليبه كانت مماثلة للطريقة التي تحاول بها الأنظمة الاستبدادية السيطرة على سكانها في داخل البلد.

تطوير نظام سلطوي عابر للحدود

وحتى نفهم كيف عمل حزب البعث العراقي خارج العراق، يجب على المرء أولاً أن يقوم بدراسة تاريخه الأساسي وهيكله البيروقراطي. فقد تأسس الحزب في سوريا في منتصف القرن العشرين كحركة قومية عربية لتعزيز «البعث» (بمعنى الإيجاب) لأمة عربية منقسمة يُفترض أنها تحتضر. وعلى هذا النحو، كان لديها قيادة وطنية تسمى «القيادة القومية» كانت مسؤولة عن العالم العربي بأسره. وكان لكل بلد قيادته الإقليمية الخاصة به تسمى «القيادة القطرية» التي تقدم تقاريرها إلى «القيادة القومية». وفي عام 1966، انقسم الحزب إلى فصيلين أحدهما يهيمن عليه السوريون في دمشق والآخر يهيمن عليه العراقيون في بغداد. وقد قام «ميشال عفلق» وهو أحد مؤسسي الحزب، بنقل القيادة القومية إلى بغداد (على الرغم من كونه سورياً)، ولكن السوريين

13. على سبيل المثال، انظر مكية، جمهورية الخوف، الصفحات 14-13. جوزيف ساسون، «وزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية والعراق، 1968-1989»، مجلة دراسات الحرب الباردة، المجلد 16، العدد 1 (شتاء 2014)، الصفحات 10-9.

14. كان النظام البعثي يستخدم البعث خارج العراق لنشر الدعاية والاتصال بالجهات السياسية الفاعلة الصديقة في البلدان الأجنبية. غير أن العلاقات مع الأحزاب السياسية الأخرى يعالجها مكتب العلاقات الخارجية، عموماً فهي خارج نطاق هذا المقال. لمزيد من المعلومات، انظر مدير مكتب الأمانة العامة لدى مكتب العلاقات الخارجية، «تقرير»، 19 آب/أغسطس 1986، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0001_3796 (0570).

حافظوا على قيادة قومية موازية في دمشق بالإضافة إلى قيادات قُطرية في كل بلد. وهكذا، عندما أصبح صدام حسين رئيساً للعراق في عام 1979، كان العراق موطناً للقيادة القومية التي يرأسها عفلق، في حين كان «صدام» يتأسس القيادة القُطرية للعراق. وكان لكل قيادة أمانتها العامة الخاصة بها، وفي إطار القيادة القُطرية تم تقسيم هيكل الحزب إلى مستويات وتدرجات وهي «التنظيم» والفرع «والشُعبة» و«الفرقة» و«الخلية»¹⁵.

في بداية رئاسة «صدام»، احتفظت القيادة القومية في بغداد بمكتب للعرب خارج الوطن تحت مسمى «مكتب تنظيم العرب خارج الوطن»، الذي كان مسؤولاً عن جميع العرب والعراقيين المقيمين خارج العالم العربي. وقد حدث تحوّل كبير في عام 1982، عندما نقل صدام المسؤولية عن العراقيين المقيمين في الخارج من القيادة القومية إلى القيادة القُطرية العراقية. ومن تلك النقطة فصاعداً، كان على العراقيين المقيمين في الخارج تقديم تقاريرهم إلى منظمة حزبية في السفارات العراقية. وكانت كل «منظمة السفارة» - كما كانت تسمّى - تقدّم تقاريرها إلى بغداد من خلال القنوات الحزبية بدلاً من القنوات الدبلوماسية. كما أنشأت الأمانة العامة للقيادة القُطرية في بغداد مكتب للمنظمات خارج القُطر تسمى «مكتب التنظيمات خارج القُطر» لتنسيق أنشطة منظمات السفارة المختلفة في جميع أنحاء العالم¹⁶.

كان فصل العراقيين عن العرب الآخرين يتعارض مع مبدأ الوحدة العربية، الذي كان ركيزة من ركائز البعث التقليدية. حينها شعر بعض الملتزمين من البعثيين غير العراقيين بالتهميش، واحتجوا على معاملتهم بطريقة «لا تعكس الروح الأصلية للبعثية». وقد أخذ صدام هذه الاحتجاجات على محمل الجد، ولكنه قرر في نهاية المطاف إبقاء العراقيين منفصلين¹⁷. لم تسجل وثائق النظام أسبابه للقيام بهذا التصرف، ولكن هناك عدة عوامل ربما تكون قد لعبت دوراً في ذلك. أولاً، كان «صدام» أميناً عاماً للقيادة القُطرية العراقية، وليس للقيادة القومية، التي كان يرأسها «عفلق». وبالتالي، فإن إعادة التنظيم هذه منحتة مزيداً من السيطرة المباشرة على العراقيين المقيمين خارج العراق. ثانياً، خلال هذه الفترة، زعم البعض بأن صدام ابتعد عن الأيديولوجية «القومية» نحو «الوطنية»¹⁸. ويبدو أن فصل العراقيين عن العرب الآخرين كان يدعم هذه التأكيدات. وأخيراً، ربما يكون العدد

15. جوزيف ساسون، حزب صدام حسين البعثي، ص: 37، 46.

16. مسؤول فرع مكتب العراقيين خارج القُطر إلى القيادة القُطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقُطر، «تقرير»، 14 أيلول/سبتمبر

1992، مجموعة القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2071 (0088).

17. مدير مكتب الأمانة العامة الرئيس الديوان الرئاسي، «موقوفات»، 12 فبراير 1985، مجموعة القيادة القُطرية لحزب البعث العربي

الاشتراكي، 2-2-006 (0352).

18. أماتزيا بارام، الثقافة والتاريخ والأيدولوجيا في تشكيل العراق البعثي، 89-1968 (نيويورك: مطبعة سانت مارتين، 1991).

للحصول على تفسير بديل للتاريخ العراقي، انظر أوريت باشكين، «القوميّات الهجينة: رؤى وطنية وقومية في العراق في عهد عبد

الكريم القاسم، 61-1958»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد 43، العدد 2 (أيار/مايو 2011)، الصفحات 293-312.

المتزايد للعراقيين الذين أصبحوا يعيشون خارج العراق قد وُقِرَ حافظاً لهذا التغيير. وقد تسببت الاضطرابات التي رافقت تسلّم صدام للسلطة والحرب العراقية الإيرانية، التي بدأت في عام 1980، في زيادة عدد العراقيين للبحث عن فرص للعيش خارج البلاد. وربما يكون هذا التوسع في الشتات العراقي قد خلق الكتلة الحرجة اللازمة للعراقيين لتشكيل منظمة منفصلة.

وفي حين أنه من غير الواضح ما إذا كان العدد المتزايد للعراقيين في الخارج قد أثر في القرار الذي أُتخذ عام 1982، فإن نمو الشتات العراقي قد لعب دوراً في سياسات النظام في وقت لاحق من ذلك العقد. وفي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي تم تغيير تسمية المكاتب التي تعاملت مع العراقيين في الخارج. فقد أصبحت منظمة السفارة في كل بلد تسمى «منظمة العراقيين»، وتم تغيير اسم مكتب المنظمات خارج القطر في بغداد إلى ما يسمى «فرع تنظيم العراقيين خارج القطر»¹⁹. وفي الثمانينات من القرن الماضي، غادرت أعداد كبيرة من العراقيين البلاد، مما أدى إلى توسيع نسبة الاغتراب بشكل كبير. فعلى الرغم من أن السفر إلى أمريكا الشمالية يحتاج موارد كبيرة، إلا أن عدد العراقيين في الولايات المتحدة قفز بنسبة 40% بين عامي 1980 و1990 أي إلى أقل بقليل من 45,000 نسمة²⁰. وفي بلدان الشرق الأوسط وأوروبا، نمت نسب الاغتراب بوتيرة أسرع. فقد قدرّت إحدى الدراسات أنه بحلول نهاية الثمانينات، وصل العدد الإجمالي للعراقيين الذين عاشوا في الخارج إلى ما بين 500,000 و1,000,000 نسمة²¹. وهكذا، كان من الطبيعي أن يبدأ حزب البعث بالرجوع إلى «منظمات العراقيين» في كل بلد، بدلاً من الرجوع إلى مكاتب الحزب في كل سفارة.

فلقد كانت المسميات الجديدة تعكس أيضاً عملية التوحيد البيروقراطي التي جعلت بنية الحزب خارج العراق متماشياً مع بنيته في الداخل. ففي العراق، كان «الفرع» يعد حجر الزاوية في هرمية حزب البعث. فمعظم المحافظات والمدن الكبرى كان لها فرع حزبي خاص بها. وكانت قيادة الفرع مسؤولة عن كل ما يحدث على أراضيها وكانت مسؤولة عن تقديم التقارير مباشرة إلى الأمانة العامة القطرية للحزب. ومثال على ذلك، كل ما يخص التحقيقات مع العراقيين من العمليات الأمنية إلى رعاية المشاريع، فكل ذلك كان يتم تنفيذه من قبل فروع الحزب. لذلك، عندما غير البعثيون اسم مكتب المنظمات خارج القطر إلى فرع مكتب العراقيين خارج القطر، فقد تم أيضاً إنشاء قيادة فرعية للعراقيين في الخارج كانت مماثلة من حيث السلطة والوظيفة لقيادات فروع الحزب الأخرى في العراق.

19. انظر ملفات مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي 1-17-022 من عام 1989 و2-4-033 من عام 1992.

20. آرون تيرازاس، «المهاجرون العراقيون في الولايات المتحدة»، معهد سياسات الهجرة، تسليط الضوء على مصدر معلومات الترحيل (5 آذار/مارس 2009) www.migrationpolicy.org/article/iraqi-immigrantsunited-states

21. جيرالدين شاتلارد، «الهجرة من العراق بين الخليج وحروب العراق (2003-1990): الأبعاد التاريخية والاجتماعية المكانية»، جامعة أكسفورد، مركز الهجرة والسياسة والمجتمع ورقة عمل رقم 68 (2009)، ص: 11.

وتعكس وثائق النظام أيضاً إضفاء الطابع المهني للبعثيين العراقيين الذين عملوا في هذه المؤسسات الجديدة على مدى سنوات الثمانينات من القرن الماضي. وبحلول نهاية العقد، كانت منظمات العراقيين تعمل في 69 بلداً²². وقد سمح هذا التوسع في عمليات حزب البعث في الخارج لمجموعة من البعثيين العراقيين بأن يصبحوا متخصصين في الشؤون الدولية للحزب، وكان لأولئك الذين وصلوا إلى مناصب عليا في مجال التعامل مع شؤون العراقيين في الخارج، تاريخاً حافلاً للعمل في القضايا الدولية للحزب²³. وفي بعض البلدان، فإن مسؤولي الحزب الذين كانوا يديرون هذه المنظمات يحملون رتباً حزبية مماثلة لتلك التي يحملها المسؤولون في المحافظات أو المدن الرئيسية داخل العراق. وقد يتولى المسؤول الحزبي البارز في بلد ما مقام السفير في بعض الظروف الخاصة²⁴، إلا أنه في معظم الحالات كانت المنظمات الحزبية التي تعمل خارج السفارات منفصلة عن موظفي وزارة الخارجية والدبلوماسيين. وكان مسؤولو الحزب يقومون بتقديم تقاريرهم مباشرة إلى الأمانة العامة القطرية، فالبعثيون في الخارج، كالبعثيين في الداخل، كانوا يعدون التجسس على مؤسسات الدولة إحدى مسؤولياتهم. وبالتالي، غالباً ما كان هناك بعض التوتر بينهم وبين الدبلوماسيين المهنيين أو موظفي الدولة الآخرين العاملين في البلدان الأجنبية²⁵.

أدت أزمة الخليج في 1990-1991 وما نتج عنها من عقوبات دولية على العراق إلى دفع المزيد من العراقيين إلى مغادرة ديارهم، مما وفر المزيد من الحوافز للنظام لتوسيع عمليات حزب البعث في الخارج. ويقدر بعض الباحثين أن ما يصل إلى 1,5 مليون عراقي غادروا العراق بشكل دائم بين عام 1990 وحتى نهاية عام 2002، مما ضاعف من نسبة الشتات العراقي. وتعد هذه أرقاماً كبيرة بالنظر إلى إجمالي عدد سكان العراق الذي كان يتراوح ما بين 18 و24 مليون نسمة خلال تلك الفترة²⁶. وكما هو متوقع، فقد شهدت عدة بلدان زيادات كبيرة في أعداد العراقيين الذين يعيشون هناك. ففي الفترة ما بين عامي 1990 و2000، تضاعف عدد العراقيين المغتربين في الولايات المتحدة إلى ما يقرب من 90,000 نسمة²⁷. كما هاجر عدد أكبر من العراقيين إلى أوروبا. وبسقوط نظام صدام في عام 2003، كان أكثر من 350,000 طالب لجوء عراقي يعيشون في أوروبا، كان معظمهم قد غادر العراق في تسعينيات القرن الماضي. وبطبيعة الحال، تحملت دول الشرق الأوسط العبء الأكبر من

22. للحصول على قائمة، انظر بدون عنوان، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0718).

23. المدير العام لمكتب أمانة القطر إلى رئاسة الجمهورية/الأمين العام لرئيس الجمهورية لشؤون الأحزاب، «ترشيح»، 29 نوفمبر/

تشرين الثاني 1988، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 7-1-022 (0106-0105).

24. الأمين العام للمكتب إلى القيادة القطرية للعراق/قيادة فرع مكتب العراقيين خارج العراق، «رسائل»، 22 كانون الأول/ديسمبر

1992، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0816).

25. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج العراق إلى مكتب القيادة القطرية العراقية التابع لأمانة القطر، «معلومات»، 29

تشرين الأول/أكتوبر 1994، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2997_0000 (0939).

26. شاتلارد، «الهجرة من العراق»، ص: 11.

27. تيرازاس، «المهاجرون العراقيون في الولايات المتحدة».

الهجرة العراقية. فقد استضافت إيران وحدها مئات الآلاف من العراقيين مع حلول سقوط نظام صدام²⁸.

وقد أدى تزايد الاغتراب العراقي إلى توسع حزب البعث في الخارج. فقد تم العثور على العديد من الرسائل من البعثيين العراقيين العاملين في السفارات يطلبون فيها زيادة الموارد والمزيد من الموظفين. فعلى سبيل المثال، ما كان حاصلًا في ليبيا في عام 1996، فقد صرح الرئيس المحلي لحزب البعث العراقي أنه لم يكن هناك سوى اثنين فقط من مسؤولي الحزب يعملان في السفارة. وربما كان هذا يُعدُّ كافيًا في السابق، ولكن مع ارتفاع عدد العراقيين في البلاد إلى 50,000 نسمة، لم يُعدَّ بإمكان القلة من الموظفين تحمّل ذلك²⁹. ويبدو أنّ مكاتب حزب البعث قد نمت نموًّا كبيرًا في البلدان التي تضم أعدادًا كبيرة من العراقيين المغتربين. وحتى في بعض الأماكن، بدأ هذا الوضع يعكس هيكلية الحزب في العراق. فعلى سبيل المثال، عندما كان أحد البعثيين في العراق يرغب في إبلاغ النظام بأي شيء، فإنه يقدم تقريراً إلى «الفرقة» المحلية للحزب، والتي غالباً ما تكون مسؤولة عن حيٍّ أو منطقة ما. والتي تقوم بدورها بإرسال التقرير إلى «الشعبة» والتي على الأرجح تكون مسؤولة عن المدين من الصغيرة إلى متوسطة الحجم. وبعد ذلك، تُرسل التقارير إلى «الفرع» الذي يعمل بشكل عام على مستوى المحافظة. ويقوم الفرع أخيراً بإحالتة إلى «الأمانة العامة للقيادة القطرية». فقد كان ذلك يُعدُّ هيكلًا بيروقراطياً صلباً وواسع النطاق. وبحلول منتصف التسعينات، طوّر حزب البعث هياكل مماثلة في البلدان الأجنبية. وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك عراقياً مقيماً في موسكو يرغب في تقديم طلب إلى النظام، فعليه أن يقوم بتقديم طلبه إلى «الفرقة» المحلية في موسكو، والتي بدورها تحيله إلى «الشعبة» المسؤولة عن كل روسيا ثم يُرسل إلى «قيادة الفرع» التي تعمل في السفارة. ومن ثم يقوم الفرع بإرسال الطلب إلى بغداد³⁰. وهكذا كان العراقي في موسكو يتعامل مع بيروقراطية حزبية تشبه بيروقراطية الحزب التي كان العراقيون يتعاملون بها داخل العراق³¹. وقد تم إنشاء هياكل مماثلة في جميع أنحاء العالم في محاولة للسيطرة على الشتات العراقي المتزايد.

28. مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، «إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء العراقيين، آذار/مارس 2003: اللاجئين العراقيون حول العالم» (23 آذار/مارس 2003) www.unhcr.org/3e79b00b9.pdf.

29. الأمين العام لقيادة فرع القائد المؤسس إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «توصية»، 25 أيلول/سبتمبر 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0279). وقد أعيدت تسمية فرع القادة المؤسسين في فرع القيادة إلى فرع مكتب العراقيين خارج القطر في 1 يوليو 1996، إحياءً لذكرى المؤسس المشارك للبعث ميشيل عفلق، الذي توفي في عام 1989، انظر «تأسيس جمعية صداقة»، 3 يوليو/ تموز 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0568).

30. عضو في قيادة الفرع/مسؤول الإقليم إلى الأمين العام لقيادة الفرع، «فترة دراسة»، 23 حزيران/يونيو 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0253).

31. تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك مخالفة صغيرة. في العراق، لا يقدم الفرع تقاريره عادة إلى فرع آخر، ولكن الفرع المسؤول عن العراقيين في روسيا يقدم تقاريره إلى فرع في أمانة القيادة القطرية في بغداد.

مقارنة البعثية العراقية داخل العراق وخارجه

على الرغم من تطور هياكل حزبية مماثلة خارج العراق، إلا أنه كان من الواضح وجود اختلافات جوهرية بين الطريقة التي يعمل بها حزب البعث داخل البلد وخارجه. وفي بعض الحالات، يبدو أن البعثيين العراقيين الذين قضوا وقتاً طويلاً خارج البلاد لم يحتفظوا بمحظورات النظام أو يتمسكوا بمعتقداته. وكما أظهر آخرون، فقد كان النظام يرفض استخدام لغة الطائفية علانيةً، ونادراً ما استخدمت وثائقه مصطلحات «شيوعي» أو «سني»، لا سيما في وصف المعارضة العراقية³². ولكن البعثيين العراقيين خارج البلاد لم يلتزموا دائماً بهذه القاعدة غير المعلنة. فعلى سبيل المثال، قدّم أحد كبار البعثيين العراقيين في الإمارات العربية المتحدة تقريراً عن منشق عراقي كان يشجع التجار العراقيين «الشيعة» على معارضة النظام³³. فإنّ تقريراً من هذا النوع داخل العراق لم يكن ليستخدم مصطلح «الشيعة» أبداً لوصف هؤلاء التجار.

وفي حالاتٍ أخرى، كانت العبارات التي تتضمن انتهاك الحرمات والاستخدام السيئ للمصطلحات يتم مراعاتها بشكل دقيق. بحيث يمكن للمرء في كثير من الأحيان اكتشاف هذه الظاهرة عندما يكتب البعثيون العراقيون في الخارج إلى بغداد، يأتي الرد من القيادة القطرية باستخدام لغة مختلفة. على سبيل المثال، في لغة البعثيين، تمت الإشارة إلى الانتفاضات المناهضة للنظام في عام 1991 تحت مسمى «صفحة الخيانة والغدر». ومع ذلك، في عام 1992، كتب أحد البعثيين العراقيين في بلغاريا إلى بغداد للاستفسار عن شخص «قتل على يد قواتنا المسلحة أثناء تطهيرها لمحافظة النجف»³⁴. في حين أنّ بغداد عادة ما تكرر اللغة حرفياً، فإنها في مثل هذه الحالات كانت تقوم بتصحيح المصطلحات عند إرسال المذكرة إلى أعلى سلسلة في القيادة، مما دلّ على أنّ ذلك البيان كان فظاً للغاية بالنسبة للنظام. وعلى النقيض من ذلك، أشارت القيادة القطرية إلى الرجل وفقاً للمصطلح البعثي على أنه شخص شارك في أحداث «صفحة الغدر والخيانة». وبدلاً من القول ببساطة إنّ النظام قام بقتله، ذكر بأنه «تلقى العقوبة العادلة»³⁵. وفي حالة أخرى، أشار أحد البعثيين العراقيين في الولايات المتحدة إلى «اللاجئين» العراقيين الذين عادوا مؤخراً من

32. فاوست، البعثية في العراق، ص: 34-132. دينا رزق خوري، «الدولة الأمنية وممارسة الطائفية وخطابها في العراق»، المجلة

الدولية للدراسات العراقية المعاصرة، المجلد 4، العدد 3 (كانون الأول/ديسمبر 2010)، ص: 38-325.

33. الأمين العام لقيادة فرع القائد المؤسس إلى مكتب أمانة القطر، «معلومات»، 26 أيلول/سبتمبر 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0138-0139).

34. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج القطر إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «معلومات»، 30 تموز/يوليو 1992، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 033-4-2 (0193).

35. مدير جهاز المخابرات العراقية إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب أمانة المنطقة، «معلومات»، 13 آب/أغسطس 1992، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 033-4-2 (0185-0186).

مخيمات اللاجئين في المملكة العربية السعودية³⁶. عندما أحالت القيادة القطرية المعلومات إلى جهاز المخابرات العراقي، كررت المعلومات التي قدمها البعثيون في الولايات المتحدة حرفياً تقريباً. غير أنها غيرت مصطلح «لاجئين» إلى مصطلح عدوه أكثر ملاءمة وهو «المرتدين»³⁷.

وكانت هناك اختلافات أخرى بين سلطوية البعثيين داخل العراق وخارجه وهي اختلافات راجعة إلى اعتبارات أكثر عملية، والأهم من ذلك كان لدى النظام وسائل أقل قسرية تحت تصرفه في الخارج. فقد كان على العراقيين داخل العراق التعامل مع الطبقات المتصاعدة من أجهزة أمن الدولة، وخاصة جهاز المخابرات العراقي، ومديرية الأمن العام، ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة، وجهاز الأمن الخاص، الذي كان يقوم بالتجسس على الأجهزة الأمنية الأخرى وعلى حزب البعث نفسه. وقد أشار تقرير للحكومة الأمريكية تم رفع السرية عنه، ويستند إلى تحقيقات مع كبار المسؤولين العراقيين في أعقاب سقوط نظام صدام، إلى أنه بحلول التسعينيات من القرن الماضي، «تم إرسال جواسيس جدد إلى بعض الوحدات للإبلاغ عن الجواسيس الموجودين هناك بالفعل، حتى أولئك الذين ينتمون إلى منظماتهم»³⁸. هذا النظام القوي ببساطة لم يكن موجوداً خارج العراق. وعموماً، فإن الوكالة الوحيدة العاملة في الخارج كان جهاز المخابرات العراقي.

ولأن البعثيين العراقيين لم يكن لديهم هذه البنية الأمنية تحت تصرفهم خارج العراق، فقد عمدوا في كثير من الأحيان إلى إخفاء أفعالهم عن أجهزة الأمن المحلية لتلك البلدان. فعلى سبيل المثال، ناقش تقرير لأحد البعثيين في السويد يطالب فيها بأن تكون العمليات «سرية للغاية وتنفذ بحذر شديد» لأنها تخضع لمراقبة دقيقة ومن كتب من قبل أجهزة الاستخبارات المحلية هناك³⁹. وفي بعض الأحيان كان صدام نفسه حذراً مما أسماه «الأجهزة المفترسة» التي من شأنها استغلال كوادرات حزب البعث العاملة في بلدان أجنبية⁴⁰.

وعلى الرغم من هذه القيود، تمكن حزب البعث العراقي من العمل بفعالية خارج العراق. وبشكل عام، عارض النظام البعثي الهجرة العراقية. فقد واجه اللاجئون والمنفيون مشاكل عديدة

36. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج القطر إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «معلومات»، 9 آذار/مارس 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0876).

37. المدير العام لمكتب الأمانة العامة للقطر إلى جهاز المخابرات العراقية، «معلومات» 13 آذار/مارس 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0873).

38. كيفن م. وودز، وآخرون، مشروع وجهات نظر عراقية: نظرة إلى عملية تحرير العراق من القيادة العليا لصدام (واشنطن العاصمة: قيادة القوات المشتركة للولايات المتحدة، 2006)، ص 62.

39. مسؤول منظمة العراقيين في السويد إلى قيادة فرع القائد المؤسس، «نشاطات»، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0030-31).

40. السكرتير الخاص لشؤون الحزب إلى القيادة القطرية للعراق، «ترشيح»، 18 حزيران/يونيو 1989، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 022-1-7 (0098).

حيث كانت لديهم في كثير من الأحيان أسبابهم الخاصة لمعارضة نظام صدام والبعثيين. وكان هؤلاء الأشخاص يتواصلون مع عائلاتهم وأصدقائهم في الوطن، وقد أدخلوا مصادر من المعلومات والدخل التي لم يتم التأكد منها في المجتمع الاستبدادي المغلق في العراق. كما أثروا في المناقشات العالمية حول العراق. وكان هذا صحيحاً وبخاصة عندما كان المنفيون يشغلون مناصب عليا سابقاً داخل النظام. فقد انشق العديد من كبار العراقيين خلال رئاسة صدام. وقد لعب العديد منهم أدواراً مهمة في المعارضة العراقية في الخارج، حتى أنهم قاموا بكتابة مذكرات شاملة⁴¹.

تمكّن البعثيون العراقيون الاندماج بشكل جيد مع الشتات وتقديم معلومات قيّمة للنظام حول الجاليات العراقية في الخارج. فأرشف النظام السابق كان يحتوي على آلاف الصفحات من التقارير التي أرسلها البعثيون العراقيون من خارج العراق إلى بغداد عن إخوانهم العراقيين وكذلك عن المناخ السياسي العام، وعلى وجه الخصوص عن الأحزاب السياسية في البلدان التي عملوا فيها. ولكن فيما يخص هذا المقال، فإنّ التدفق المنتظم للتقارير عن المؤتمرات والصحف والمحاضرات وغيرها من أنشطة المغتربين العراقيين هو الأكثر صلة بالموضوع⁴². وفي بعض الأحيان كان الحزب يستهدف منظمات معينة مثل حركة الوفاق الوطني العراقي، الذي كان مظلة جامعة للمعارضة في المنفى⁴³. وفي أحيان أخرى، كان الحزب يستهدف معارضين بارزين للنظام. على سبيل المثال، فقد حضروا محاضرات المعارض العراقي «كنعان مكية»، الذي كان أستاذاً في جامعة برانديز في الولايات المتحدة، وأرسلوا مقالات «لهاني الفكيكي»، وهو بعثي عراقي سابق رفيع المستوى كان يقيم في تونس⁴⁴.

41. فعلى سبيل المثال، انشق رئيس مديرية الاستخبارات العسكرية وكتب مذكرات، وكذلك فعل السفير العراقي لدى الولايات المتحدة، انظر وفيق السامرائي، «حطام البوابة الشرقية» (الكويت: القبس، 1997)؛ محمد المشاط: «كنت سفيراً للعراق في واشنطن»، قصتي مع صدام في غزو الكويت». (بيروت: المعهد العربي للبحوث والنشر، 2008). لمعرفة المزيد عن مذكرات العرب والعراقيين تحت الحكم السلطوي في فترة حكم صدام على وجه الخصوص، انظر جوزيف ساسون، تشريح السلطوية في الجمهوريات العربية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2016).

42. انظر المذكرات التالية من الأمين العام لفرع مكتب العراقيين إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر: «تصريحات معادية»، 20 كانون الأول/ديسمبر 1992، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0810)؛ «مؤتمر»، 9 مارس/آذار 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (-0863 06)، 9 مارس 1996؛ «تصريحات معادية»، 9 مارس 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0853).

43. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج الإقليم إلى القيادة القطرية للعراق، «جريدة بغداد»، 6 شباط/فبراير و3 تموز/يوليو 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0999 و590).

44. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج القطر إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «محاضرة العميل الأجنبي الخائن كنعان مكية»، 26 آذار/مارس 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0549)؛ الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج القطر إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «مقالات»، 18 كانون الثاني/يناير 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0736).

وكما كان الحال في العراق، حاول حزب البعث في الخارج أيضاً اختراق المؤسسات الاجتماعية، مثل المنظمات الطلابية والنسائية. ومثل غيره من القادة السلطويين في القرن العشرين، كان صدام مهووساً بكسب ولاء الشباب⁴⁵. ففي العراق كان يتم تنظيم الطلاب من قبل «الاتحاد الوطني للطلبة وشباب العراق» الذي كان يصور نفسه على أنه اتحاد مستقل، ولكنه في الواقع كان يخضع لسيطرة القيادة القطرية العراقية. كما احتفظ هذا الاتحاد بعشرات الفروع في الخارج لتنظيم العراقيين في مختلف الجامعات الأجنبية⁴⁶. كما صورت الفروع نفسها على أنها ممثلة مستقلة للطلاب العراقيين المكلفين بالمشاريع الثقافية والتعليمية. ومع ذلك، توضح وثائق النظام أن فرع حزب البعث في كل بلد كان يقوم بالإشراف على هذه الاتحادات الطلابية وأن قيادتها كانت تتألف من البعثيين الملتزمين. في بعض الأحيان كان يتم ضم النقابات في هيكل الحزب داخل كل بلد. وفي حالة كان هناك عدد كافٍ من الطلاب العراقيين، كان بإمكانهم تشكيل «شعب» أو «فرق» حزبية خاصة بهم⁴⁷. وكان الغرض الرئيس من هذه الاتحادات الطلابية في الخارج هو تنظيم الدعم السياسي للنظام في بغداد⁴⁸. ومثل العناصر الحزبية الأخرى في الخارج، كانت الاتحادات الطلابية أيضاً تقوم بالتبليغ عن أي معارضة محتملة⁴⁹.

وعلى غرار حالة الطلاب، حاول النظام في بغداد تنظيم النساء في العراق في اتحاد عام من المفترض أنه مستقل للنساء العراقيات. ومثل اتحاد الطلاب، كان هذا الاتحاد أيضاً تحت سيطرة القيادة القطرية للحزب. فبالإضافة إلى عمله في العراق، كان للاتحاد عشرات الفروع في مختلف البلدان الأجنبية للنساء العراقيات اللاتي يعشن في الخارج⁵⁰. وكان نهج النظام العراقي تجاه المرأة متناقضاً في بعض الأحيان. فمن ناحية، كان النظام يشجع مشاركة المرأة في المجتمع، وقد تحسّن وضع المرأة في العراق بشكل ملحوظ في السنوات الأولى من حكم البعثيين. ولكنه من ناحية أخرى، وكما أظهر آخرون، ظل الحزب في كثير من الأحيان متسلطاً تماماً في نهجه تجاه المرأة، وعدّ دورها

45. ساسون، حزب صدام حسين البعثي، ص 268-74.

46. للحصول على قائمة البلدان التي كان لاتحاد الطلاب فروع فيها، انظر قائمة من دون عنوان من عام 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0605).

47. عضو في قيادة قسم روسيا الموحدة إلى قيادة فرع القائد المؤسس، «فرع الاتحاد القومي في روسيا»، 24 يونيو 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0183).

48. الأمين العام للمكتب المركزي للطلاب والشباب إلى مكتب أمانة القطر، «أنشطة فروع الاتحاد خارج القطر»، 23 أغسطس 1986، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0001_3796 (0464-0530).

49. الأمين العام للمكتب المركزي للطلاب والشباب إلى مكتب أمانة القطر، «تصريحات معادية»، 9 تموز/يوليو 1986، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0001_3796 (573).

50. للاطلاع على قائمة الفروع الأجنبية منذ عام 1993، انظر مدير المكتب الإداري إلى مكتب أمانة القطر، «معلومات»، 30 كانون الثاني/يناير 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0561-64).

الأساس متجدراً في الأسرة⁵¹. فكان بالإمكان ملاحظة نفس الانقسام في نهج الحزب تجاه النساء العراقيات في الخارج. فقد جعل المرأة العراقية قادرة على أن تتولى القيادة العليا داخل فروع حزب البعث في البلدان الأجنبية⁵². ومع ذلك، فوّض الحزب في كثير من الأحيان الوظائف النسائية «التقليدية» للمرأة أو كان يوكل إليهن أعمالاً يقمن من خلالها بدور مساند لأزواجهن. في بعض الحالات، كان الحزب يمنح رئاسة فرع المرأة العراقية في البلدان الأجنبية لزوجة السفير العراقي أو مسؤول كبير آخر⁵³. وعندما أنشأ الحزب فرعاً في سوريا، تم تصميمه خصيصاً «لزوجات الرفاق وبناتهم». علاوة على ذلك، فقد «هدف إلى تعزيز رابطة العلاقات الاجتماعية بين عائلات الرفاق» بدلاً من القيام بعمل سياسي وبشكل علني⁵⁴.

في بعض الأحيان كانت النساء يُرهنن تحت هذه الظروف. على سبيل المثال، امرأة عراقية وزوجها كانا كلاهما يشغلان رتباً من المستوى المتوسط إلى الأعلى كعضوين نشطين في الحزب. انتقلا معاً إلى اليمن في عام 1988 وتولت هي منصباً للعمل في السفارة. وكانت أيضاً رئيسة الفرع اليمني «للاتحاد العام لنساء العراق». وعندما توفي زوجها في عام 1992، أرادت عائلتها عودتها إلى العراق، لكنها رفضت. ووقف الحزب إلى جانب أسرتها وحاول إقناعها بالعودة إلى العراق. وعندما رفضت توصية الحزب، بدأ البعثيون العراقيون في اليمن يتهمونها بارتكاب مخالفات ملفقة بشكل واضح، مثل الادعاء بأنها كانت على صلة بالبعثيين في اليمن أو أنها تريد الهروب واللجوء إلى إسرائيل⁵⁵. وفي سردها للأحداث، ادّعت أنّ الحزب لم يساعدها بعد وفاة زوجها. بل على العكس تماماً. وقد طردها البعثيون العراقيون من عملها في السفارة وكرئيسة للفرع المحلي للاتحاد العام لنساء العراق⁵⁶.

51. فاوست، بعثية العراق، ص 124. ساسون، حزب صدام حسين البعثي، ص: 58-253. اقتبس ساسون من ماريون فاروق سلوغليت باستخدام مصطلح عن النظام العراقي في «تحرير أم قمع؟ القومية العربية والحركة النسائية في العراق»، في العراق: السلطة والمجتمع، المحررون ديريك هوبوود، حبيب إيشو، وتوماس كوشينوفسكي (ريدينغ، المملكة المتحدة: مطبعة إيثاكا، 1993)، ص: 68-69.

52. وعلى سبيل المثال، انظر الأمين العام للقيادة الفرعية إلى القائد المؤسس لدى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «توصية»، 25 أيلول/سبتمبر 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0279).
53. هناك خمس من أصل 18 فرعاً أجنبياً في عام 1993 ترأسها زوجات السفراء. مدير المكتب الإداري للمكتب الشعبي والمهني في مكتب أمانة القطر، «معلومات»، 30 كانون الثاني/يناير 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 033-4-2 (0561-64).

54. الأمين العام لقيادة فرع القائد المؤسس إلى مكتب أمانة القطر، «نشاط اجتماعي»، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0177).

55. فرع اليمن إلى قيادة فرع ديوان العراقيين خارج القطر، «معلومات»، 15 كانون الثاني/يناير 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 033-4-2 (0358).

56. رئيسة الاتحاد العام للمرأة العراقية إلى المكتب المركزي للمكتب الشعبي والمهني، «معلومات»، 2 شباط/فبراير 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 033-4-2 (0347-48).

وكما تبين هذه الحالة، فإن ميل النظام العراقي إلى تبني نظرة تسلطية على المرأة واختراق الحياة الأسرية للعراقيين يمتد إلى ما وراء حدود الدولة العراقية.

الإكراه والاستقطاب

كانت جميع التقارير التي يرسلها البعثيون العراقيون في الخارج إلى بغداد تُحال إلى الأمانة العامة للقيادة القطرية. وإذا كانت المعلومات الواردة في هذه التقارير لها قيمة دعائية، فإن الأمانة كانت تحيلها إلى وزارة الثقافة والإعلام. وإذا كانت تتضمن معلومات يحتمل أن تكون ضارة أو تخص أحد المنشقين، كانت تُحال إلى جهاز المخابرات العراقي. وإذا ما عُدَّت مهمة جداً، يتم إرسالها إلى صدام نفسه. وعندها يقوم صدام بأخذ مثل هذه التقارير على محمل الجد ويقوم بمناقشتها في اجتماعات مع كبار مسؤولي النظام.⁵⁷

وبمجرد تلقّي النظام تقارير سلبية عن أي عراقي في الخارج، يصبح أمامه عدة خيارات تحت تصرفه. فإذا لم تكن المخالفة خطيرة للغاية، فإن البعثيين ينتظرون ببساطة عودة الشخص إلى العراق.⁵⁸ وإذا كانت المخالفة أكثر خطورة، فإن النظام كان يحاول إعادة الشخص عن طريق الإغراء أو القوة. وبالنسبة للمرأة العراقية في اليمن المذكورة أعلاه، والتي اختلفت مع الحزب بعد وفاة زوجها، فقد تم استهدافها في عملية لإعادتها. فأوعزت القيادة القطرية إلى جهاز المخابرات العراقي بالعمل مع الاتحاد العام لنساء العراق في بغداد، حيث عقد الاتحاد مؤتمراً كبيراً وتواصل مع المرأة في اليمن، موجهاً الدعوة إليها لضرورة الحضور كمشارك رئيس. وخططوا لاحتجازها بمجرد وصولها إلى العراق. ولكنها وبحكم عملها مع حزب البعث لسنوات عديدة، يبدو أنها فهمت ما كان مخططاً لها ورفضت الدعوة.⁵⁹ وإذا لم يشعر النظام بأن مثل هذه التقنيات الدقيقة ستكون فعالة، فإن لديه وسائل أكثر قوة تحت تصرفه أيضاً. وفي إحدى الحالات التي وثقها كنعان مكية، إن رجلاً عراقياً كان يعيش في إسبانيا تزوج من امرأة إسبانية وأصبح مواطناً إسبانياً. وذكر بأنه انخرط في السياسة الإسبانية، ومن الواضح أن النظام لم يستحسن أفعاله. فتمت دعوته إلى السفارة العراقية في مدريد وبمجرد وصوله إلى هناك، عُرض عليه كوب من الشاي. وبعد رشفته الأولى، كان الشيء التالي الذي

57. انظر «اجتماع غير مؤرخ برئاسة الرئيس صدام حسين وأعضاء حزب البعث بشأن الهجوم على العراق ورد الفعل السياسي لبعض البلدان العربية والولايات المتحدة الأمريكية»، بدون تاريخ، # M0003964-2003- ISGQ، في مشروع الأفاق العراقية: مواد المصدر الأساسية» لصدام والإرهاب: رؤى ناشئة من الوثائق العراقية التي تم الاستيلاء عليها»، المجلد 4 (منقح)، كيفن م. وودز (كانون الثاني/يناير 2007)، الوثيقة 33، ص: 13.

58. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج القطر إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للإقليم، «استدعاء»، 12 نيسان/أبريل 1995، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997 (0465).

59. الأمين العام لفرع مكتب العراقيين خارج القطر، مذكرة من دون عنوان، 30 تموز/يوليو 1993، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 033-4-2 (0357).

تذكره هو الاستيقاظ في السجن بالعراق⁶⁰.

وفي أحيان أخرى استخدم البعثيون العراقيون العنف مباشرة، فعندما تحدث عراقي في إيطاليا إلى الصحافة الإيطالية عن الشؤون العراقية الداخلية، هاجمه أحد كبار البعثيين جسدياً. وذكر التقرير أنّ البعثيين «ضربوه وقاموا بلف رقبته بربطة عنق في محاولة لخنقه»⁶¹. وناقش تقرير آخر أحد البعثيين العراقيين في لبنان الذي عمل على أسر الأشخاص الذين فروا من العراق⁶². وتسلبت مثل هذه الحالات الضوء على محرّمات انتهاكها النظام العراقي البعثي من خلال أعضاء الحزب خارج حدود البلاد. وأمّا على الصعيد الداخلي، فنادرًا ما كان يسجل عن حالات العنف لحزب البعث بشكل علني. وبالنسبة للقارئ الفطن، توضح وثائق الحزب كل ما حدث دون التطرّق للتفاصيل حول استخدام العنف، مثل خنق شخص ما بربطة عنق.

وفي كثير من الحالات، عمل حزب البعث في الخارج جنباً إلى جنب مع جهاز المخابرات العراقي. فعلى سبيل المثال ما حصل في الهند عام 1983، حين وضعت «منظمة السفارة» التابعة للحزب طالباً عراقياً تحت المراقبة، على الرغم من أنها لم تذكر السبب. كان الطالب بعثياً من المستوى الأدنى، برتبة مؤيد متقدم وعضو في اتحاد الطلبة العراقيين. وخلال تلك المراقبة، أكتشف الحزب أنّ من بين أوراقه دفتر ملاحظات يحتوي على بيانات تثير الشكوك. حينئذٍ تدخل جهاز المخابرات العراقي لإجراء تحقيق أكثر دقة⁶³. حيث قام جهاز المخابرات بالتحقيق للتعرف على خلفية أسرته ومعارفه في العراق. فقد كان من عائلة ذات سمعة طيبة في كربلاء، ولكن كان لديه ابن عم وكان عضواً في حزب الدعوة، وهو حزب إسلامي شيعي سيتولى السلطة في نهاية المطاف في العراق بعد عام 2006. وبعد دراسة شاملة لمُدُوناته، وجد ضباط المخابرات تصريحات تشير إلى عدم قدرة الطالب على قبول الأحزاب السياسية لأنّ الله لم يخلقها. وأنه لا يؤمن بفصل الدين عن السياسة. وهكذا، وبدلاً من الأحزاب السياسية، فضّل الطالب التركيز على أهمية الشريعة الإسلامية والموقع المركزي للدين في القيادة السياسية. وخلص جهاز المخابرات العراقي إلى أنه ربما كان أيضاً من مؤيدي حزب الدعوة الإسلامية⁶⁴. تم إرسال المعلومات، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بأسرته،

60. كنعان مكية، القسوة والصمت: الحرب والاستبداد والانتفاضة والعالم العربي (نيويورك: و. و. نورتن 1993)، ص: 112.

61. الأمين العام لقيادة فرع القائد المؤسس إلى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «تقرير»، 3 آب/أغسطس 1996، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2997_0000 (0422).

62. (الموضوع أصبح سرياً حسب الأرشيف)، 5 مارس 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-3-077 (0062).

63. المسؤول الرسمي عن مكتب المنظمات خارج القطر إلى مكتب القيادة القطرية التابع لأمانة القطر، «بيان رأي، 21 كانون الأول/ديسمبر 1983، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006 (0623).

64. مدير جهاز المخابرات العراقية إلى مكتب القيادة القطرية للأمين العام للقطر، «الإجابة»، 1 شباط/فبراير 1984، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006 (0618-20).

إلى مديرية الأمن العام. وفي خطوة حسمت مصيره، وربما مصير عائلته، فلم تعد المراسلات النهائية عنه تشير إليه على أنه بعثي ولم يعد يُستخدم لقب «رفيق» قبل اسمه. لقد تم طرده من الحزب.⁶⁵

وكان ربط أفعال العراقيين في الخارج بمصير عائلاتهم في العراق كأداة ضغط مهمة مارسها النظام البعثي على العراقيين في الخارج. بالنسبة للعراقيين، فإنَّ وجود أحد أفراد الأسرة أو أحد معارفهم المقربين يشتبه في ارتكابه مخالفات من قبل النظام جعل حياتهم صعبة للغاية. فقد تعرَّض هؤلاء العراقيون للمضايقات، بل وأحياناً أسوأ من ذلك من قبل حزب البعث وأجهزة الأمن التابعة للنظام. وعلاوة على ذلك، أغلقت معظم وظائف القطاع العام أمامهم، وكذلك مُنعوا من القبول في الجامعات والمعاهد الأخرى. فعلى سبيل المثال، كان يُطلب من العراقيين عند التقدم للعمل في وظائف القطاع العام أو الدراسة في الجامعات العراقية، ملء استمارة المعلومات تتم من خلالها الإجابة عن الأسئلة التالية: «هل لديك أقارب يعيشون خارج البلاد؟ من هم وما هي الأسباب التي تجعلهم يعيشون هناك؟ ما هي عناوينهم ووظائفهم؟ هل كان خروجهم من العراق قانونياً؟»⁶⁶. كما أصبحت الآثار المترتبة على وجود أحد أفراد الأسرة في الخارج دون إذن من النظام أكثر حدة في التسعينات. ومع تأثير العقوبات الدولية على الاقتصاد العراقي، أصبحت قطاعات كاملة من الشعب العراقي تعتمد على حصص الإعاشة التي يوفرها النظام. ومع ذلك، قطع النظام تماماً حصص عائلات أولئك الذين انضموا إلى المعارضة أو فروا من البلاد⁶⁷. وفي الحالات القصوى، كان النظام يُقدم على قتل وسجن عائلات بأكملها. على سبيل المثال، كان محمد باقر الحكيم وهو رجل دين شيعي عراقي بارز، تم نفيه إلى إيران. وفي عام 1982، قام بتشكيل منظمة إسلامية معارضة مدعومة من إيران تحت مسمى «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق». وفي عام 1983 أُعدم النظام 6 من أفراد أسرته واعتقل 100 آخرين. وقتل 10 آخرين في عام 1985. فكان من الواضح أن هذه الإجراءات إنما كانت مرتبطة بأفعال رجل الدين خارج العراق⁶⁸.

وفي ظلَّ هذا الوضع، ليس من المستغرب أنَّ العراقيين داخل العراق كانوا حذرين في بعض الأحيان من تصرفات أقاربهم في الخارج. على سبيل المثال، في صيف عام 2002، أرسل شخص عراقي غير بعثي، ما سماها «رسالة من مواطن» إلى «الفرقة» المحلية التابعة للحزب في حيِّه. ذكر فيها بأنه شاهد أحد أفراد أسرته على إحدى القنوات الفضائية، وزعم بأنه عضو في المعارضة العراقية في لندن. كما ذكر كاتب الرسالة بأنَّ هذا الشخص كان ضابطاً سابقاً في الجيش وغادر العراق في أواخر

65. مسؤول في مكتب المنظمات خارج القطر إلى مكتب القيادة القطرية التابع لأمانة القطر، «معلومات»، 26 شباط/فبراير 1984، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006 (0612).

66. على سبيل المثال، انظر «استمارة المعلومات للطلاب المتقدمين للدراسات العليا ودرجات الماجستير» (ترجمه المؤلف)، من دون تاريخ، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2868_0000 (20-0018).

67. انظر وثيقة من دون عنوان، 7 يونيو 1995، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 3439_0001 (0107).

68. عوفرا بنجيو، «العراق (الجمهورية العراقية)»، المسح المعاصر في الشرق الأوسط، المجلد الثاني عشر: 1988، المحرران عامي أيا لون وحاييم شاكيد (بولدر، كولورادو: مطبعة ويستفيو، 1990)، ص: 519.

السبعينات، وأنهما كانا يتحدثان عبر الهاتف من وقت لآخر. ولكنه أصر بأنه لم يكن يعرف آراء قريبه هذا حتى رآه على شاشة التلفزيون. كما أكد بأنه لا يتفق مطلقاً مع تلك الآراء بل هو من مؤيدي النظام وصدام⁶⁹. وليس من الصعب اكتشاف مدى الخوف الذي تغلغل في هذه الرسالة. كما سلط الضوء على حقيقة أن العراقيين خارج العراق بحاجة إلى التفكير مراراً في معارضة النظام. فحتى لو شعر العراقيون في الخارج بالأمان حول سلامتهم الشخصية، فإن أفعالهم تلك تعرض حياة وسبل عيش أسرهم وأقاربهم الذين يعيشون في العراق للخطر.

كما استهدف النظام العراقي العراقيين المنشقين في الخارج مباشرة بشكل كبير. فقد كانت الوسائل التي استخدمها النظام لمعاقبة العراقيين خارج العراق تتفاوت بشكل كبير من حيث حدتها. فعلى الجانب الأقل حدة، إذا أمضى العراقيون أكثر من عامين في الخارج من دون إذن رسمي، فإن النظام كان يستولي على منازلهم في العراق⁷⁰. وأما العقوبات الأكثر صرامة فقد شملت عمليات الاختطاف والاعتقالات. وفي تسعينيات القرن الماضي، كان لدى النظام العراقي برنامج خاص مصمم لتنفيذ تفجيرات واعتقالات للمنفيين العراقيين في جميع أنحاء العالم. وتم إيلاء اهتمام خاص في هذا الجانب للمنشقين في كل من أوروبا وإيران. فمن بين 50 طالباً التحقوا بمدرسة خاصة بالاستخبارات العراقية خصّصت لهذه العمليات، تم إرسال أفضل 10 خريجين منهم إلى أوروبا (على الأغلب إلى لندن)، وتم إرسال الـ 10 التاليين إلى إيران⁷¹. وكثيراً ما كانت العمليات العراقية ضد المنشقين المنفيين معقدة للغاية. ففي إحدى الحالات، هرب كردي عراقي عاش في بغداد إلى إقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي بعد أن تشاجر مع جاره الذي كان يعمل في جهاز المخابرات العراقي. وأثناء وجوده في كردستان العراق، كان يعمل حارساً شخصياً لشبكة المصرف العراقي الذي تحول إلى منشق «أحمد الجليبي». وبعد إعلان العفو العام، عاد الرجل إلى بغداد. وعندما اكتشف النظام ما كان يفعله في كردستان، استخدمه كعميل مزدوج في محاولة لاغتيال «الجليبي» في لندن ولكن العملية فشلت في نهاية المطاف⁷².

ولكنّ العمليات العراقية الأخرى كانت أكثر نجاحاً. ففي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، قتل

69. إلى الرفيق الأمين العام لفرقة الحي الجامعي، «رسالة مواطن»، 18 تموز/يوليو 2002، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2527 (21-0220).

70. «قرار» 31 تموز/ يوليو 2007، مجموعة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_3564 (0092).

71. انظر «تعليمات فدايبي صدام بشأن التخطيط والتحضير للعمليات منذ عام 1999، والخطوات التي كان من المقرر تنفيذها في اختيار الأشخاص، فضلاً عن تخطيط المهمات وتنسيق الخطوات، والاعتقالات، والتفجيرات، وما إلى ذلك»، 25 أيار/مايو 1999، ISGZ-2004-018948# في مشروع الآفاق العراقية، المجلد 4، تحرير وودز، ص: 263-264.

72. مؤامرة لتصفية أحمد الجليبي، أحد قادة المعارضة العراقية في لندن، 23 نيسان/أبريل 2000، ISGQ-2003-00005228 في مشروع الآفاق العراقية، المجلد 3، الصفحات 80-261.

النظام أحد أفراد عائلة الحكيم في السودان⁷³. وفي عام 1988 تم اغتيال رجل أعمال عراقي يدعى «عبد الله رحيم شريف» على يد عميلين عراقيين عند قيامهم بدس سم عديم الرائحة والطعم واللون يسمى ثاليوم في كأس شرابه بينما كانا يتناولان الطعام معه في مطعم في حي نوتينغ هيل في لندن. واغتيال عراقي آخر كان من البعثيين رفيعي المستوى لكنّه اختلف مع النظام، رميةً بالرصاص في شوارع لندن⁷⁴. وعلى هذا النحو، ليس من المستغرب أنّ الصحافة البريطانية ذكرت أنّ «الخوف من الانتقام» منع العراقيين من انتقاد النظام علناً⁷⁵. إنّ إسكات المعارضة ووضع حدود للخطاب السياسي هو بالضبط ما تهدف إليه الأنظمة السلطوية. وقد تمكّن حزب البعث العراقي من تحقيق هدفه خارج حدوده الوطنية.

وبطبيعة الحال، الإكراه ليس سوى جزء واحد من نظام متسلّط. وبنفس القدر من الأهمية هناك قدرة أخرى للنظام تقوم على استقطاب شرائح من سكانه لتنفيذ سياساته. وبالنسبة للبعثيين العراقيين، كان هذا صحيحاً على الصعيدين المحلي والخارجي. ومع ذلك، تعدّ هذه عملية معقدة خارج العراق لأنّ قدرة النظام محدودة في تقديم الحوافز في الخارج. فلم يكن بمقدوره تقديم معاملة إيجابية في العديد من مجالات الحياة أو بنفس المقدار الذي يمكن تقديمه داخل العراق. ومع ذلك، فقد حاول النظام البعثي استقطاب العراقيين في الخارج. كان صدّام نفسه واضحاً تماماً بأنّ أحد أهداف حزب البعث خارج العراق هو مساعدة العراقيين من خلال العمل على «وقف مشاكلهم، وإيجاد الحلول المناسبة لهم»⁷⁶. ويمكن للمرء أن يجد تقارير تفيد بأنّ فروع حزب البعث خارج العراق كانت تعمل من أجل العراقيين في البلدان التي يعيشون فيها لكسبهم واستمالتهم إلى الحزب⁷⁷. وحسب الإمكان، قدم النظام حوافز مالية للعراقيين في الخارج ممن كانوا يتعاونون معه، مثل تقديم منح دراسية وحتى القروض الخاصة. وقد كانت بعض هذه الحوافز جزءاً من برامج الاستقطاب المحلية التي تم توسيعها ببساطة إلى العراقيين في الخارج من خلال مكاتب حزب البعث في السفارات⁷⁸.

73. بنجيو، «العراق»، ص: 519.

74. هارفي موريس، «أعداء صدام في المنفى»، الإندبنندن (المملكة المتحدة)، 11 أيلول/سبتمبر 1990، ص: 19. باتريك ماكغوان، «بريطانيا تعالج عراقي سمّمه صدام»، إيفنينغ ستاندر (المملكة المتحدة)، 1 شباط/فبراير 1995، ص: 6.

75. موريس، «أعداء صدام في المنفى»، ص: 19.

76. مدير عام مكتب أمانة القُطر إلى الديوان الرئاسي، «العراقيون المقيمون في الخارج»، 23 حزيران/يونيو 2001، مجموعة القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0048).

77. مسؤول في منظمة العراقيين في السويد إلى فرع القائد المؤسس، «نشاطات»، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، مجموعة القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (31-0030).

78. سكرتير رئيس الجمهورية لشؤون الحزب ومسائل أخرى إلى الديوان الرئاسي، «منح قروض عقارية»، 8 أيلول/سبتمبر 1986، مجموعة القيادة القُطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2868 (0558).

ولكنَّ قدرة النظام على تقديم هذه الحوافز تضاءلت بسبب فرض العقوبات الدولية في أعقاب حرب الخليج عام 1991. حيث كان النظام تحت قيود مالية شديدة على الصعيدين المحلي والخارجي. وكانت هذه القيود تبدو أكثر وضوحاً خارج العراق، حيث واجه النظام في كثير من الأحيان صعوبة في تحويل العملة الصعبة لتمويل المشاريع أو دفع رواتب موظفيه⁷⁹. ونتيجة لذلك، واجه مشكلة كبيرة مع البعثيين العراقيين في الخارج من خلال تخليهم عن الحزب خلال أعوام التسعينات⁸⁰. ومع ذلك، لم يفقد النظام قدرته تماماً على توفير موارد حقيقية للعراقيين خارج العراق ممن كانوا يرغبون في المساعدة. فحصل العديد من العراقيين المقيمين في الخارج على منح دراسية وزمالات برعاية الدولة. وقد استمرت في توفير سبل المعيشة للعديد من العراقيين حتى في أصعب الفترات الاقتصادية للنظام في التسعينات من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي. وعلاوة على ذلك، فإنَّ العراقيين المقيمين في الخارج الذين ساعدوا النظام، وخاصة ممن كانوا أعضاء في حزب البعث، حصلوا على مزايا غير ملموسة، مثل الوصول إلى مصادر السلطة السياسية داخل النظام. على سبيل المثال، كان أحد البعثيين العراقيين يدرس في روسيا بزمانة من وزارة النفط العراقية. وعندما انتهت فترة الزمانة، أرادت الوزارة التوقف عن الدفع له وإعادةه إلى العراق. ومع ذلك، رغب هذا البعثي في البقاء لفترة أطول. وقد حاول الضغط لتحقيق غرضه من خلال قنوات الوزارة العادية ولكن دون جدوى. وبدلاً من ذلك، قدّم طلباً من خلال حزب البعث في روسيا. فارتقى طلبه عبر القنوات الحزبية في روسيا ومنها إلى أمانة القيادة القطرية في بغداد، والتي قامت برفع الطلب مباشرة إلى وزير النفط العراقي⁸¹. في مثل هذه الحالات، يمكن للوزير أن يتراجع أحياناً عن تلبية طلبات الأمانة. ومع ذلك، في حقيقة الأمر أنَّ هذا البعثي في روسيا استطاع أن يستخدم الحزب للتحايل على رؤسائه في الوزارة، متجاوزاً بيروقراطية الدولة المرهقة لتقديم طلبه مباشرة إلى مسؤول كبير كهذا، فقد استشر فائدة حقيقية من خلال وجوده في الحزب.

79. انظر على سبيل المثال، وزير التربية والتعليم لدى القيادة القطرية للعراق/مكتب الأمانة العامة للقطر، «الرواتب»، 3 كانون الثاني/يناير 1993، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0794)؛ مساعدة لمدير مكتب أمانة القطر إلى القيادة الفرعية لمكتب العراقيين خارج العراق، «تكليف»، 23 كانون الثاني/يناير 1993، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 2-4-033 (0703)، 23 كانون الثاني/يناير 1993.

80. للاطلاع على أمثلة عديدة على ذلك، انظر المجلد المؤرخ 1995، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0000_2997.

81. مدير مكتب أمانة المنطقة إلى مكتب الوزير لوزارة النفط، «تمديد فترة الدراسة»، 4 تموز/يوليه 2002، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 0002_2383 (0247).

لهذه الأسباب، غالباً ما كان العراقيون يرون فوائد في الانضمام إلى الحزب حتى أثناء إقامتهم في الخارج. فإذا أراد العراقيون في الخارج الانضمام إلى حزب البعث، عليهم ملء استمارة المعلومات يتعين عليهم فيها تقديم بيانات شاملة عن أنفسهم وأصدقائهم وعائلاتهم في العراق، مع الإشارة ما إذا كانوا أعضاء في الحزب، ومستواهم الدراسي، وغيرها من التفاصيل ذات الصلة⁸². فعملية تقديم الطلبات هذه تسلط الضوء على تكامل السلطوية البعثية في الداخل والخارج، حيث يتم إرسال المعلومات مرة أخرى إلى القيادة القطرية العراقية مع طلب التحقق من البيانات المتضمنة بتلك الاستمارات للتأكد من «دقة ادعاءاتهم»⁸³. بعدها تقوم القيادة القطرية بإرسال الاستمارات إلى فروع الحزب في العراق المسؤولة عن المناطق التي يعيش فيها أصدقاء مقدم الطلب وأسرته⁸⁴. ويجري الفرع بعد ذلك تحقيقاً ويقدم تقريراً إلى الأمانة عما إذا كان يؤيد الطلب المقدم للانضمام إلى الحزب أم لا. وغالباً ما كان يتم رفض طلب الناس لأنهم لم يكونوا أعضاء في الحزب عندما كانوا يعيشون في العراق، كما يمكن رفضهم أيضاً بسبب صلاتهم بحركات المعارضة أو لعدم تقديمهم معلومات دقيقة في الاستمارات. وفي كثير من الحالات، لم يفهم العراقيون خارج العراق مدى تكامل حزب البعث داخل العراق وخارجه. لذا، فإنهم يقدمون ادعاءات في استماراتهم والتي يمكن دحضها بسهولة، مثل كونهم أعضاء في الحزب برتب معينة في بلدتهم⁸⁵. ومع ذلك، كان هذا التكامل على وجه التحديد هو الذي سمح للحزب بتطوير نظامه السلطوي العابر للحدود والقادر على ممارسة سياسة الترغيب والترهيب (الجزرة والعصي) للعراقيين في جميع أنحاء العالم.

82. للحصول على أمثلة على النماذج، لمراجعة، من دون عنوان، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006 (661-66).

83. مسؤول عن مكتب المنظمات خارج المنطقة إلى مكتب القيادة الإقليمية التابع لأمانة المنطقة، «طلب معلومات»، 21 كانون الأول/ديسمبر 1983، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006 (0660).

84. مدير مكتب الجنوب إلى قيادة فرع واسط، «معلومات طلب»، 31 كانون الأول/ديسمبر 1983، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006 (0657).

85. للاطلاع على هذه الطلبات، للمراجعة من دون عنوان، من دون تاريخ، مجموعة القيادة الإقليمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، 4-2-006.

استنتاج

إنَّ أنشطة حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي خارج العراق، كانت تزعزع الصورة الشائعة للسلطوية على أنها مرتبطة بالمفاهيم التقليدية للدولة. وتُعرف الدول عموماً على أنها كيانات سياسية تسعى جاهدة لفرض احتكار لاستخدام القوة ضمن مجموعة من الحدود، ولكن السلطوية العراقية في عهد صدام حسين تجاوزت الحدود. وبدلاً من ذلك، استندت إلى فكرة تجعل من جميع العراقيين يخضعون للنظام العراقي، بغض النظر عن المكان الذي يقيمون فيه. وهذا يشكك أيضاً في التزام النظام العراقي قواعد السيادة في السياسة الدولية.

وكما أظهر هذا المقال، فإنَّ عملية توسُّع حزب البعث خارج العراق ليست مجرد قصة السلطوية، بل هي أيضاً قصة الهجرة. فمنذ سقوط نظام صدام حسين في العراق، زادت الهجرة من الشرق الأوسط بشكل ملحوظ. كما يمكن لسياسات البعثيين العراقيين فيما يتعلق بالشتات العراقي المتنامي أن تلقي الضوء على الاحتمالات التي قد يواجهها المهاجرون الآخرون من الشرق الأوسط. فغالباً ما كان صدام ونظامه البعثي ينظرون إلى المغتربين العراقيين على أنهم مصدر إخراج لها، كونهم يعكسون سوء الأوضاع في العراق في ظل الحكم البعثي. فالعراقيون في الخارج يمكنهم الوصول إلى معلومات غير خاضعة للتدقيق، كما يمكنهم تقديم ما كان يعدُّ النظام مصادر خطيرة للمعرفة إلى العراق. فقد كان للعراقيين في الخارج تأثير واضح في السياسة الدولية فيما يتعلق بعقوبات الأمم المتحدة وحروب العراق.

ومع ذلك، إذا كان من الممكن تنظيم العراقيين خارج العراق والسيطرة عليهم، فقد يشعر نظام البعث أنَّ ذلك يمكن أن يحد من التهديد المحتمل الذي يشكلونه. كما يمكن أن يوفر العراقيون في المهجر فرصاً للتجسس والحرب السياسية. وبالتالي، وسع صدام نظامه السلطوي خارج حدوده في محاولة للسيطرة على العراقيين أينما كانوا. وبينما بدأ هؤلاء العراقيون المغتربون حياة جديدة في البلدان المضيفة لهم، واصل النظام العراقي استهدافهم من خلال مزيج من عمليات الترغيب والترهيب (أتباع سياسة الجزرة والعصي). فمن ناحية كان يقوم باحتجاز أحبائهم في العراق كرهائن، فضلاً عن تهديدهم بالعنف أو حتى الموت. ومن ناحية أخرى، من خلال عرض المساعدات المالية والوصول إلى السلطة. فمن نواح كثيرة، كانت النتيجة عبارة عن نسخة مخففة من نفس النظام السلطوي الذي كان موجوداً في العراق.

هوية البحث

اسم الباحث: صموئيل هيلفونت - زميل أول في برنامج الشرق الأوسط التابع لمعهد أبحاث السياسة الخارجية، وأستاذ مساعد في الاستراتيجية والسياسة في برنامج كلية الحرب البحرية في كلية الدراسات العليا البحرية في مونتيري ، كاليفورنيا.

عنوان البحث: السلطوية فيما وراء الحدود: حزب البعث العراقي كفاعل عابر للحدود

تاريخ النشر: حزيران 2022

رابط البحث:

<https://www.fpri.org/article/2018/05/authoritarianism-beyond-borders-the-iraqi-bath-party-as-a-transnational-actor/>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج إعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org